Al-Mukhtar Journal of Social Science 44 (1): 22-44, 2026
Doi: https://doi.org/10.54172/g9r16s30

Research Article

Open Access

ما يُراعى من التغيرات في بنية الكلمة في الميزان الصرفي وما لا يُراعى

عمر عثمان علي عوض[1]*

الباحث الاول[1]*
قسم اللغة العربية، جامعة بنغازي، ليبيا.

المستخلص: اعتمد علماء العربية الميزان الصرفي أداة لتمثيل بنية الكلمة التي تخضع لقواعد علم الصرف في العربية، واختاروا له الفاء والعين واللام حروفًا للتعبير عن أول أصول الكلمة وثانيها وثالثها، ووضعوا كذلك قواعد لتمثيل ما زاد على ثلاثة أحرف من أصول الكلمة، كما وضعوا قواعد متبعة للتعبير عن الزيادة والحذف اللتين تعتريان بنية الكلمة الأصلية، إلا أنهم عند وضع هذه القواعد ذكروا أن بعض التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة يجب مراعاتها في الميزان، وأن بعض هذه التغيرات لا تراعى. الهدف من هذا البحث بيان التغيرات التي تراعى في الميزان والتغيرات التي لا تراعى، وبيان أقوال العلماء فيها مع ضرب أمثلة مناسبة لها، والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الكفيل بتحقيق أهداف هذا البحث بوصف هذه التغيرات وضرب الأمثلة عليها وتحليلها.

الكلمات المفتاحية: التغيرات، الإبدال، الإعلال، التضعيف، الحذف.

[1]***Corresponding author:**
Omar Othman Ali Awad.
omar.awad@uob.edu.ly
Department of Arabic Language, University of Benghazi, Libya.

Received:
12/01/2026

Accepted:
22/02/2026

Publish online:
30/04/2026

What changes in word structure are taken into account and what is not in morphological equivalence.

Abstract: Arab scholars adopted the morphological scale as a tool to represent the structure of words subject to the rules of Arabic morphology. They chose the letters fa, ain, and lam as letters to represent the first, second, and third roots of words They also established rules for representing more than three letters in the root word, and they also established rules for expressing additions and deletions that affect the structure of the original word. However, when establishing these rules, they stated that some changes that occur in the structure of the word must be taken into account in the scale, and that some of these changes are not taken into account. The aim of this research is to explain the changes that are taken into account in the balance and the changes that are not taken into account, and to explain the scholars' statements on them while giving appropriate examples of them. The method followed in this research is the descriptive analytical method that is capable of achieving the objectives of this research by describing these changes, giving examples of them, and analyzing them.

Keywords: changes, substitution, vowelization, doubling, deletion.

The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة:

اعتمد علماء العربية الميزان الصرفي أداةً لتمثيل بنية الكلمة التي تخضع لقواعد علم الصرف في العربية، واختاروا له الفاء والعين واللام حروفًا للتعبير عن أول أصول الكلمة وثانيها وثالثها، ووضعوا كذلك قواعد لتمثيل ما زاد على ثلاثة أحرف من أصول الكلمة، كما وضعوا قواعد متبعة للتعبير عن الزيادة والحذف اللتين تعتريان بنية الكلمة الأصلية، إلا أنهم عند وضع هذه القواعد ذكروا أن بعض التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة يجب مراعاتها في الميزان، وأن بعض هذه التغيرات لا تراعى، من هنا جاءت فكرة البحث بتسليط الضوء على هذه التغيرات؛ لما لها من أهمية في ضبط آلية استعمال الميزان الصرفي في علم العربية في تمثيل بنية الكلمة التي تخضع للميزان الصرفي والتي حددها العلماء بالأسماء المعربة والأفعال المتصرفة، والتعرف على بنيتها وما طرأ عليها من تغيرات.

مشكلة البحث:

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

السؤال الأول– ما التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة ويجب أن تراعى عند إخضاعها للميزان الصرفي؟

السؤال الثاني– ما التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة ويجب ألا تراعى عند إخضاعها للميزان الصرفي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1– التعريف الموجز بالميزان الصرفي، وبيان الغرض من وجوده، وأهميته، ومادة الميزان الصرفي وأسباب اختارها.

2– وصف التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة ويجب أن تراعى عند إخضاعها للميزان الصرفي.

3– وصف التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة ويجب ألا تراعى عند إخضاعها للميزان الصرفي

منهج البحث:

اعتمد الباحث لتحقيق أهداف البحث المنهج الوصفي التحليليّ؛ نظرًا لملائمته لمجال البحث وطبيعته، ويمكن تعريفه بأنه: "الطريق لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجيةٍ علميةٍ صحيحةٍ، وتطوير النتائج التي يتم التوصل إليها إلى أشكال معبرة يمكن تفسيرها" (المحمودي، 2019: 46).

على الرغم من أن هدف الوصف هو أبسط أهداف العلم فإنه أساسه، فمن دونه يعجز العلم عن التقدم إلى أهدافه العليا، وتكمن المهمة الجوهرية للوصف في أنه يحقق للباحث فهما أفضل للظاهرة موضوع البحث، حيث إن المنهج الوصفي يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، كما يهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد (أبو حطب، 1991: 102).

الدراسات السابقة:

يشكل موضوع الميزان الصرفي أحد الموضوعات الرئيسة في كتب النحو قديمها وحديثها، وقلما يخلو كتاب جامع لدروس الصرف من التطرق إليه بوصفه الأداة التي يستخدمها الصرفيون في دراسة بنية الكلمات ومعرفة التغيرات التي تطرأ عليها؛ ولذلك تعد المادة العلمية الواردة في أمهات كتب الصرف مثل كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السرّاج، والتصريف للمازني، وشرحه المنصف لابن جني، والتكملة لأبي علي الفارسي، والمفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش، والشافية لابن الحاجب وشروحها وخاصة شرح الرضي الأستربآذي، والألفية لابن مالك وشروحها وحواشيها، والممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، وكتب أبي حيان الأندلسي، ودقائق التصريف للمؤدب، وهمع الهوامع للسيوطي، وغيرها من الدراسات القديمة التي تناولت تفاصيل هذا الموضوع.

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع الميزان الصرفي وركّزت على كيفية التعامل مع الزيادات التي تطرأ على بنية الكلمة في الميزان الصرفي:

1- العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه. عبد الفتاح أحمد الحموز، بحث منشور بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة مؤتة، 1989، الأردن.
2- الميزان الصرفي العربي: أصوله وتطبيقاته- الأفعال، دراسة أنموذجية في ديوان زهير بن أبي سلمى. بعداش علي، دراسة منشورة بجامعة فرحات عباس بالجزائر، 2009.
3- الحذف في البنية وأثره في الوزن الصرفي. خديجة زبار الحمداني، ومحمد ضياء الدين خليل، بحث منشور بمجلة العلوم الحديثة التراثية، 2013، العراق.
4- الميزان الصرفي وأثره في تطور اللغة العربية ونموها: دراسة استقرائية تحليلية. نادية زريق، دراسة منشورة بجامعة الوادي، 2017، الجزائر.
5- التعليل الصرفي عند القدماء في ميزان نقد المحدثين. حسين إبراهيم مبارك، بحث منشور بمجلة ديالى للبحوث، 2018، الجزائر.
6- قراءة في القواعد الإعلالية وأثرها في بنية الكلمة. خديجة زبار الحمداني، بحث منشور بمجلة التراث العلمي العربي، العدد 36، 2018، العراق.
7- بنية المشتقات المعتلة بين الميزان الصرفي والميزان المقطعي. نسيمة بومحديو، بحث منشور بمجلة أبوليوس، العدد1، المجلد 7، 2020، الجزائر.
8- الصيغة والوزن في الدرس الصرفي بين القديم والحديث. تته الحاج، مجلة القارئ للدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، جامعة الوادي، العدد 4، 2021. الجزائر.
9- فلسفة الميزان الصرفي بين تقدير الأصل وتمثيل النطق. عمر رشيد شاكر، بحث منشور بمجلة آداب البصرة، 2024، المجلد 108، العدد 1، العراق.

10-اقتصاد الصياغة في الميزان الصرفي: دراسة إبستمولوجية. إبراهيم سليمان اللاحم، بحث منشور بمجلة أنساق في الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب جامعة قطر، العدد 2، المجلد 8، 2024، قطر.

ولا شك أن هناك دراسات أخرى كثيرة تناولت موضوع الميزان الصرفي من مختلف جوانبه، ولم يقع بين يدي الباحث دراسة خصصت لبيان موضوع هذا البحث تحت عنوان: ما يراعى من التغيرات في بنية الكلمة في الميزان الصرفي وما لا يراعى.

التمهيد:

يتضمن تعريفًا موجزًا بالمصطلحات الواردة في عنوان البحث وهي: مفهوم الصرف، والميزان الصرفي وما يتعلق بهما، ومفهوم التغيرات الصرفية، وبيان المقصود بمراعاتها وعدم مراعاتها.

أولًا: التعريف الموجز بالميزان الصرفي، وبيان الغرض من وجوده، وأهميته، ومادة الميزان الصرفي وأسباب اختيار مادتها وعددها:

قبل الخوض في تعريف الميزان الصرفي يسوقنا البحث لضرورة التعريف بعلم الصرف أو التصريف، وموضوعه، وبيان أهميته وفائدته، وصلته بعلم الأصوات، وعلم النحو، وعلم الدلالة.

الصرف، أو التصريف لغةً: الصرف مصدر للفعل الثلاثي صَرَفَ، أما التصريف فمصدر للفعل الثلاثي المزيد بتضعيف عينه صَرَّفَ، وكلاهما يعود للجذر ص ر ف، وقد تناولت المعاجم اللغوية هذا الجذر وبينت أن معانيه تدور على معني التحويل والتغيير والانتقال. "فالصَّرْفُ ردُّ الشيءِ عن وَجْهِه صَرَفه يَصْرِفه صَرْفاً فانْصرفَ". (ابن منظور، 2006، مادة ص ر ف)

أمّا اصطلاحًا فقد عُرِّفَ بتعريفات عدة لعل أشهرها ما عرَّفه به ابن الحاجب وشاع بين المتأخرين بأنه: "علمٌ بأصولٍ تُعْرَفُ بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعرابٍ". (ابن الحاجب، 2010، 59).

فالصرف وفق هذا المنظور يشمل كل الأحكام التي لا تتصل بالعوامل، ولا بتعلق الكلم بعضها ببعض تعلقًا معنويًّا، فيدخل فيه أحكام المفردات اللفظية والمعنوية وأحكام التركيب اللفظية.

فالأحكام اللفظية: كالإعلال، والإبدال، والحذف، والإدغام من كلمة، وتخفيف الهمز من كلمة، والتقاء الساكنين من كلمة، والإمالة، والمقصور والممدود، والوقف والابتداء، والمقصور والممدود.

والأحكام المعنوية: أبنية الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع.

وأحكام التركيب اللفظية: الإدغام من كلمتين، والتقاء الساكنين من كلمتين، ونقل حركة الهمز، والتقاء الهمزتين من كلمتين. (الزروق، 1999، 108-109)

وإجمالًا فإنَّ الأقسام الرئيسة التي تنظم المسائل الصرفية تندرج ضمن ثلاثة أنواع:

الأولى – تصرف الكلمة لغاية معنوية, وفيه: الاشتقاق وأنواعه, والنسب والتصغير, والزيادة ومعانيها, ومسائل التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والتثنية والجمع.

الثانية – وحدات التغيير التي تعتري الكلمات لغير غاية معنوية، وفيه: الإعلال، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، ومسائل أخرى: كالوقف، والإمالة، والتقاء الساكنين.

الثالثة – مسائل التمرين: وهي تطبيقات على قواعد الصرف جيء بها لتدريب الطلاب على إتقان التصريف.

وبيّن ابن الحاجب الغاية من تغير أحوال أبنية الكلمة التي يعنى علم التصريف بها بقوله: "وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة، كالماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل والمصدر، وأسمى الزمان والمكان واسم الآلة، والمصغر والمنسوب، والجمع والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف، وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة، وقد تكون للمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة، والإعلال والإبدال والإدغام والحذف". (ابن الحاجب،61،2010)

أما موضوع علم الصرف فهو الكلمات العربية من حيث البحث عن أحوالها التي سلفت، ومتعلق علم الصرف – كما هو شائع عند أهل الاختصاص– هو الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة. (ينظر: ابن مالك، 1967، 290. والسيوطي، 1980، 228/6)، فتصريف الأفعال يكون باشتقاق بعضها من بعض، وتصريف الأسماء يكون بتثنيتها وجمعها وتصغيرها والنسب إليها إلى غير ذلك، أما الحرف وما أشبهه من الأفعال الجامدة: كعسى، ونعم، وبئس، والأسماء المبنية مثل: مَنْ، وأينَ، فلا يبحث عنها في هذا العلم. (المراغي، 1951، 7)

فالحروف لا يصح فيها التصريف أو الاشتقاق ولا يصح تمثيلها بالميزان الصرفي؛ لأنها مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات، نحو: صه، ومه ونحوها، فلا تمثَّلُ بالفعل؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال قائل: ما مثال (هل) أو (قد) أو حتى) أو هلّا) ونحو ذلك من الفعل، لكانت مسألته محالًا، وكنت تقول له: إنَّ هذا ونحوه لا يمثَّل؛ لأنه ليس بمشتقٍّ، إلّا أن تنقلها إلى التسمية بها، فحينئذٍ يجوز وزنها بالفعل، فأمّا وهي ما هي عليه من الحرفية فلا تتصرَّف. (ابن جني، 1999، 36)

وكذلك الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف، لا تتصرف ولا تمثَّل بالميزان الصرفي؛ لأنها في حكم الحروف، ألا ترى أن (كَمْ، ومَنْ، وإذْ) سواكن الأواخر كـ (هلْ، وبلْ، وقدْ) وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، فهذه الأسماء التي في حكم الحروف لا تشتق، ولا تمثَّل كما أن الحروف كذلك. (ابن جني، 1999، 37)

والأفعال الجامدة كـ (عسى) لا تتصرَّف، ولا تمثَّل في الميزان الصرفي أيضًا؛ لأن الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف من في أدائه معنىً مجردًا عن الزمان والحدث المعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقةً واحدةً في التعبير، فهو لا يقبل التحوّل من صورةٍ إلى صورةٍ، بل يلزم صورةً واحدةً لا يزايلها، وذلك مثل: ليس، وعسى، ونعم، وبئس. (الغلاييني، 1980، 53/1–54)

والأسماء الأعجمية كـ (إسماعيل، وإبراهيم) ونحوهما، لا تمثَّل بالميزان الصرفي؛ لأنها نُقِلَتْ من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة؛ لذلك لا يدخلها التصريف. (ابن عصفور، 1983، 35)

والأصوات كذلك لا يدخلها التصريف كـ (غاق) ونحوه؛ لأنها حكاية يصوَّت بها، وليس لها أصلٌ معلومٌ. (ابن عصفور، 1983، 35)

ثم إن قولهم: إنَّ متعلق علم الصرف هو الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، إنما يعنون به الأحكام التي تكون في أنفس الكلم، فلا يدخل في ذلك إلا ما كان له ميزان وبنية، بالمعنى الاصطلاحي، فتقابل أصوله بالفاء والعين واللام، أما الحروف، والأسماء المبنية كالضمائر والموصولات، والأفعال الجامدة كـ "عسى" و"ليس" فلا يدخلها التصريف بذلك المعنى، وإنما يدخلها بمعناه العام عند ابن الحاجب؛ إذ تجري عليها أحكام الوقف، والتقاء الساكنين، والإدغام، وغير ذلك. (الزروق، 1999، 112)، ولهذا اعترض الشيخ يس على القول بأن الأسماء الأعجمية – كإبراهيم، وإسماعيل_ لا يدخلها التصريف أيضا مطلقا، ورد على ذلك بأنها ينالها بعض أحكامه عند التثنية والجمع. (العليمي، دت، 354/2)

وتظهر فائدة علم الصرف في أنه العلم الذي "عليه المعوَّل في ضبط الصيغ، وبه يدفع اللحن في نطق الكلمات، وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلم من مخالفة القياس التي تخل ببلاغة الكلام." (عضيمة، 1962، 31)، ولهذا عني أهل هذا العلم الجليل بضبط قواعده وقوانينه، " وعده العلماء في المنزلة الأولى من العلوم التي يجب تعُّلمها وتعليمها، فبرئوا من الأخطاء التي تقع في الكلام، وعدوا ذلك عيبًا يخلُّ بالفصاحة." (هلال، 1974، 16)

ويُعدّ علم الصرف أحد الركائز الأساسية في علوم اللغة العربية، وهو العلم الذي يختص بدراسة بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغييرات لغرض دلالي أو نحوي. ويرتبط علم الصرف ارتباطًا وثيقًا بعدد من العلوم اللغوية الأخرى، أبرزها علم الأصوات، وعلم النحو، وعلم الدلالة.

فعلاقته بعلم الأصوات تتمثل في أن التغييرات الصرفية كثيرًا ما تعتمد على الظواهر الصوتية، كالإدغام والإعلال والإبدال، مما يجعل من الضروري فهم الخصائص الصوتية للحروف لتفسير هذه الظواهر تفسيرًا علميًّا دقيقًا. أما علاقته بعلم النحو فتكمن في أن البنية الصرفية للكلمة تُؤثر مباشرة في وظيفتها النحوية داخل الجملة؛ فتمييز الاسم من الفعل، أو المبني من المعرب، لا يتحقق إلا بمعرفة القواعد الصرفية التي تضبط شكل الكلمة. وأما علاقته بعلم الدلالة فتظهر في أن التغييرات الصرفية تؤدي إلى تغييرات في المعنى، كما في دلالة الصيغ المختلفة (مثل: فعّال للدلالة على الكثرة، أو مفعول للدلالة على المفعولية)، مما يجعل الصرف أداةً فعالة لفهم المعاني الدقيقة للكلمات.

وتأتي دراسة الصرف ضمن تسلسل دراسة العناصر اللغوية الذي انتهجته اللسانيات الحديثة والذي يبدأ من الأصوات، إلى البنية، فالتركيب النحوي، ثم الدلالة التي تمثل قمة هذه العناصر وثمرتها.

ومع أن هذا التسلسل في الدرس درس محدث، فإن معظم اللغات المعروفة الحديثة والقديمة عرفت الدراسة الصرفية، وعبرت عنها بمعرفة كثير من مسائلها وأحكامها: كالصيغ والمقولات الصرفية، كما حفلت كتب الأوائل بالجداول التصريفية التي حددت أزمنة الأفعال، وغيرها.

وهذا الدرس التقليدي للصرف في بداية الأمر لم يكن مستقلًا بذاته؛ لأنه كان يُتناول ضمن القواعد النحوية، ومعروف أن هذا الدرس غلب عليه المنهج المعياري الذي زادته الطرق التعليمية حدة باحتكامها إلى قواعد الخطأ والصواب وحدها. والصرف – كما بينا سابقا– كان يعد قسيمًا للإعراب؛ إذ عد معظم الدارسين القدامى النحو علمًا شاملًا للصرف والإعراب، وإن جرى بينهم خلاف في استقلال المسائل ووضوح الحدود الفاصلة بين هذا وذاك.

ولأن الإعراب لا يقوم إلا على معطيات الصرف فإن النحاة القدامى مهدوا لأبواب الدراسة النحوية بالحديث عن اللفظ وأقسامه، وعن الشروط الصرفية التي لا يصح بها هذا الإعراب أو ذاك، وقد تنبه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثيقة بين الأصوات والتغييرات الصرفية حين قدموا لأبواب الإدغام والبدل ونحوهما بعرض الأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وما يأتلف منها في التركيب وما يختلف، وقد ذكر ابن جني أن المنطق يفرض أن يكون الأولى تقديم درس الصرف على درس الإعراب، لتوقف كثير من فهم قواعد النحو على الصرف إلا أنه أخر عنه لصعوبته، فقال: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمات الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقلة، إلَّا أن هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصًا صعبًا بُدِئَ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به؛ ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه". (ابن جني، 1999، 34)

وبعد هذا التعريف بعلم الصرف، نصل إلى تعريف الميزان الصرفي، حيث شبه علماء العربية صناعة التصريف بصنعة الصياغة في حاجة كلٍّ منهما إلى ميزان توزن به المادة التي يشتغلون بها ويعملون على تحويلها إلى أشكال مختلفة لضبط مقاديرها وأحوالها وما طرأ عليها من تغيير، "فالصائغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء مختلفة والصرفيُّ يحوِّل المادة الواحدة إلى صورٍ مختلفة؛ لهذا احتاج الصرفيُّ في صناعته إلى ميزان يعرف به عدد حروف المادة وترتيبها وما فيها من أصولٍ وزوائد وحركاتٍ وسكناتٍ، وما طرأ عليها من تغييرٍ كما احتاج الصائغ إلى ميزانٍ يعرف به مقدار ما يصوغه من أصله". (عضيمة، 1962، 32)

وعرَّف بعضهم هذا الميزان إجمالًا فقال: "هو مقياسٌ وضعه المتقدمون؛ لتعرف به أحوال أبنية الكلمة". (علي،249،2003)، كما عرَّفه بعضهم موضحًا فقال: "هو اللفظ المصوغ من الفاء والعين واللام؛ ليكون معيارًا وموضعًا يُقابَلُ عليه صيغة الموزون بما هي عليه من عدد الحروف وترتيبها وحركاتها وسكونها، وما يحدث فيها من تغيير". (هلال،1974، 17)

والميزان الصرفي "من أحسن ما عُرِفَ من المقاييس في ضبط اللغات، ويسمى (الوزنُ) في الكتب القديمة أحيانًا (مثالًا)، فالمُثُلُ هي الأوزان". (الراجحي، 1984، 10)

وذكر الأزهري الغاية من استعماله فقال: "لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف، وهيآتها، وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمورٍ: الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم، والتأخير، والحذف، وعدمه". (الأزهري، دت، 529/4)

أما مادة الميزان الصرفي فهي مأخوذة من أحرف (ف، ع، ل) التي اتخذت مقابلا لحروف الكلمة الأصلية، وجعلوا عدتها ثلاثة أحرفٍ مراعاة لأن أكثر أصول الكلمات العربية ثلاثيةً، فجعلوا الفاء مقابلًا للأصل الأول، والعين مقابلًا للأصل الثاني، واللام مقابلًا للأصل الثالث، وإذا زادت أصول الكلمة أصلًا رابعًا زيد مقابل الأصل الرابع لامًا ثانية، وإذا زادت أصولها أصلًا خامسًا زِيدَ مقابلَه لامٌ أخرى، واختير (اللام) للتكرار في الميزان مقابل الأصل الرابع والخامس دون (الفاء، والعين)؛ لأنه أقرب إلى محل الزيادة، على أن يكون شكل الوزن على شكل الكلمة الموزونة.

ويرجع اختيار هذه الأحرف الثلاثة (ف، ع، ل) دون غيرها من الأحرف لسبب صوتي، وآخر معنوي: أما السبب الصوتي فلأن مخارج الحروف ثلاثة: الحلق، واللسان، والشفتان، فأخذوا من كل مخرجٍ حرفًا، فالفاء من الشفتين، والعين من الحلق، واللام من اللسان، وأما السبب المعنوي فهو أن مادة (فعل) تعمُّ جميع الأفعال، وتطلق على الأحداث، فكل حدثٍ يسمى فعلًا، ولمّا كان التصريف بمعنى التغيير يكثر في الفعل والأسماء المشتقة منه كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة كان معنى مادة الميزان (فعل)مناسبا لها ومعبرا عن معنى الحدث فيها، ثم حُمِلَ غير المشتقات عليها من الأسماء الخالية من معنى الفعل مثل: رجل، وجعفر؛ طردًا لاستعمال الميزان الصرفي في جميع المفردات العربية التي يدخلها فن التصريف.

وأما ما ورد من الكلمات التي يطالها علم التصريف من الأسماء والأفعال على أقل من ثلاثة أحرفٍ، فذلك في الاستعمال لا في أصل الوضع، لأن أقل أصول الكلمة في العربية هو ثلاثة أحرف، وما جاء منها على حرفين أو حرفٍ واحد فقد حذف منه أصل أو اثنان لسبب التخفيف كما في: يد، ودم، أو لعلة صرفية أخرى مثل: قمْ، وعِدْ، وقِ. (ينظر: الأسترآباذي، 1975، 1 / 13، وهلال، 1974، 18–19، الراجحي، 1984، 10)

وتجدر الإشارة هنا إلى أنما ذكر من طريق الوزن السابقة هي رأي البصريين وما جرى عليه العمل بعدهم، أما الكوفيون فذكر السيوطي أن أنهم يرون أن نهاية أصل الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته، فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل، وأما ما زاد نحو: (جعفر وسفرجل) فاختلفوا فيه، فمنهم من قال: لا نزن شيئا من ذلك، وإذا سئل عن وزنه قال: لا أدري. ومنهم من يزن. واختلف هؤلاء: فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن (جعفر) (فَعْلَر) ووزن (سَفَرْجَل) (فَعَلْجَل)، ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول (فَعْلَل، وفَعَلَّل) مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة. (السيوطي، 1980، 233/6)

ثانيًا: التعريف بمصطلح بناء الكلمة، والتغيرات الصرفية

البناء مفرد الأبنية، وهو وزن الكلمة وهيئتها التي تكون عليها من جهة عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع مراعاة الحروف الزائدة والأصلية منها، كلٌّ في موضعه، مثل: بناء الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصغَّر، والمنسوب، وأبنية الأسماء المجردة والمزيدة، إلى غير ذلك من أبنية الكلمات وهيآتها.

أما التغيرات الصرفية التي تطرأ على بنية الكلمة فتعرف أيضًا بالأحوال، ويمكن تعريفها بأنها ما يعتري اللفظ من تغيير خاصٍ أو عامٍ شريطة ألا يكون إعراباً ولا بناءً. فالتغيير الخاص بالأفعال كصياغة الماضي والمضارع والأمر وأخذ بعضها من بعضٍ، والتغيير الخاص بالأسماء كالإفراد والتثنية والجمع والتصغير والنسب، أما التغيير العام فما يعتري الكلمة مطلقًا سواءً أكانت اسمًا أو فعلًا من قلبٍ وإعلالٍ وإمالةٍ وإدغامٍ إلى آخر هذه الأحوال. وقيِّدت هذه التغيرات بقيد كونها ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ لتمييز علم الصرف عن علم النحو، فالتغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة بسبب الإعراب أو البناء موضعها علم النحو وليس علم التصريف. (ينظر: هلال، 1974، 12- 13)

تتعرض الكلمات التي تخضع للميزان الصرفي- وهي الأسماء المعربة، والأفعال المتصرفة- لحدوث بعض التغيرات التي تؤثر على بنيتها الأصلية، ويمكن أن نجملها فيما يعتريها من زيادةٍ، أو حذفٍ، أو قلبٍ، أو إعلالٍ، أو نقلٍ، أو إدغامٍ، أو تسكينٍ، وغير ذلك من التغيرات المختلفة. (هلال، 1974،25)

المبحث الأول: ما يراعى من التغيرات في بنية الكلمة في الميزان الصرفي

عند إنعام النظر في المنهج الذي اتبعه علماء العربية عند إخضاع الكلمة المراد وزنها صرفيًّا لعملية الميزان الصرفي نجد أنهم يقررون أن بعض هذه التغيرات على الوازن أن يراعيها في الميزان، بمعنى أن يحدث في الميزان ما يماثل هذه التغيرات، ومن هنا يمكن أن يحدد مفهوم ما يراعى من التغيرات في بنية الكلمة عند الميزان الصرفي بأنها تلك التغيرات التي يجب على الوازن أن يعبر عنها بلفظها في الميزان بحيث يكون الوزن مطابقًا تمامًا للصورة المنطوقة من الكلمة الموزونة.

وإجمالًا، يمكن حصر التغيرات التي ينبغي أن تراعى في الميزان الصرفي في خمسة مواضع، هي: الإعلال بالحذف، والقلب المكاني، والقلب الإعلالي في الحرف الزائد، وتغيير الحركة بسكون أو بحركة أخرى في بعض اللهجات، وإدغام حرف أصلي في زائد للتضعيف أو زائد في مثله.

وفيما يأتي تفصيل القول في هذه المواضع وبيان آراء العلماء فيها، مع ضرب أمثلة تطبيقية عليها.

المطلب الأول: الإعلال بالحذف.

الإعلال لغةً: مصدر رباعي من الفعل (أعلَّ)، يقال أعلَّه: جعله ذا علةٍ، والعلَّةُ: المرض، وحدثٌ يشغلُ صاحبَه عن وجهه، كأنَّ تلك العلَّةُ صارتْ شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول. واعتلَّ: أيْ مرض، فهو عليلٌ. ولا أعلَّكَ اللهُ: أي لا أصابكَ بعلَّةٍ. (ينظر: الرازي، دت، مادة علل 451، الفيومي: دت، مادة علل 583)

والعلَّةُ: "عبارة عن معنًى يحلُّ بالمحلِّ، فيتغير به حال المحلِّ بلا اختيارٍ، ومنه سمي المرضُ علَّةً؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف." (الجرجاني، 1966، 199)

أمّا اصطلاحًا فجاء في كتاب التعريفات أن "الإعلال في العربية تغير حرف العلة للتخفيف." (الجرجاني، 1966، 199) وعرَّفه الكفوي بقوله: "الإعلال هو تخفيف حرف العلة بالإسكان والقلب والحذف. " (الكفوي، 1998، 216)

وعرَّفه ابن الحاجب بقوله: " الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء، ولا يكون الألف أصلا في متمكن ولا في فعل ولكن عن واو أو ياء" (ابن الحاجب، 1995، 94)

ومن تعريف ابن الحاجب السابق يتبين أن للإعلال ثلاثة أنواعٍ هي: الإعلال بالقلب، والإعلال بالحذف، والإعلال بالإسكان. فالإعلال بالحذفُ كيَرِثُ (والأصلُ. يَوْرِثُ)، والإعلال بالقلبُ كقالَ (والأصلُ. قَوَلَ)، والإعلال بالإسكانُ كيَمْشِي (والأصل. يَمْشِيُ). (الغلاييني، 2،1980/ 106)

وما يراعى عند الميزان الصرفي هو ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيير نتيجة وجود الإعلال بالحذف في أحد حروف العلة في بنيتها، فيُحذَفُ حرفُ العلّةِ ويراعى حذف مقابله في الميزان سواءً أكان المحذوفُ أصليًّا أم زائدًا، وذلك في ثلاثة مواضعَ، هي:

الأوَّلُ أن يكون حرفَ مد مُلتقياً بساكنٍ بعدَهُ كـ قُمْ، وخَفْ، وبِع، وقُمْتُ، وخِفْتُ، وبِعْتُ، ويَقُمْنَ، ويَخفْنَ، ويَبِعْنَ، ورَمَتْ، وترمُونَ، وترمِينَ يا فاطمةٌ، وقاضٍ، وفتًى.

فوزنها: فُلْ، وفَلْ، وفِلْ، وفُلْتُ، وفِلْتُ، فِلْتُ، ويَفُلْنَ، ويَفَلْنَ، ويَفِلْنَ، وتَفْعُونَ، وتَفْعِينَ يا فاطمةُ، وفَعًى

والأصلُ "قُومْ وخَافْ وبِيعْ، وقَوَمْتُ وخِيَفْتُ وبِيعْتُ، ويخافْنَ ويَبِيعْنَ، ورَماتْ وتَرْمِيونَ وتَرْمِيينَ، وقاضِينْ وفَتانْ" فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاء الساكنين.

إلا إن كان الساكن بعد حرف العِلّةِ مُدَغماً فيما بعدهُ، فلا حَذف؛ لأنَّ الإدغام قد جعل الحرفين كحرفٍ واحدٍ متحرك، وذلك كـ: شادَّ، ويُشادُّ، وشُودَّ.

فإن عَرض تحريكُ الساكن كـ: خَفِ اللهَ، وقُلِ الحقَّ، فلا يُعْتَدُّ بحركته؛ لأنها مَعْرِضِ الزوال، فلا يُرَدُّ المحذوفُ كما رأيت.

الثاني أن يكون الفعلُ معلوماً مثالا واويًّا على وزن "يفْعِلُ"، المسكورِ العين في المضارع، فتُحذفُ فاؤهُ من المضارع والأمر، ومن المصدر أيضاً، إذا عُوِّض عنها بالتاء كيَعِدُ وعدْ وعِدَةٍ.

فإن لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف، فلا يقال "وَعَدَ وَعْداً" لعدم التعويض. ولا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال "وَعْدَة"، إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة، أو النوع، لا التعويض كوَعَدْتُه عِدَةَ واحدةً، أو عَدَةً حسنةً.

وإن كان الفعل مجهولا لم تحذف كيُوعَدُ. وكذلك إن كان مثالا يائياً كيَسَرَ يَيْسَرُ، أو كان مثالا واوياً على وزن "يَفْعَلُ" المفتوح العين. كيَوْجَل ويُوْجَل. وشذ قولهم "يَدَعُ ويَذَرُ ويَهَبُ ويَسَعُ ويَضَعُ ويَطَأُ ويَقَعُ" بحذف الواو مع انها مفتوحة العين.

الثالث أن يكون الفعلُ مُعتَلَّ الآخر، فيُحذَفُ آخرُهُ في أمر المفرد المذكرِ كاخْشَ وادْعُ وارْمِ، في المضارع المجزوم، الذي لم يتصل بآخره شيءٌ كلم يَخْشَ، ولم يَدْعُ، ولم يَرْمِ. غيرَ أن الحذف فيهما لا للإعلالِ، بل للنيابة عن سُكونِ البناءِ في الأمرِ، وعن سكون الإعراب في المضارع. (ينظر: الغلاييني، 1980، 106/2-108).

المطلب الثاني: القلب المكاني

وما يراعى عند الميزان الصرفي هو ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيير نتيجة وجود تغير في بنية الكلمة وجود ما يعرف بالقلب المكاني،

الْقَلْبُ لغةً: مصدرٌ من مادة (ق ل ب)، يقول ابن فارس: القاف واللام والباء أصلانِ صحيحان: أحدهما يدلّ على خالِص شَيءٍ وشَرِيفِه، والآخَرُ على رَدِّ شيءٍ من جهةٍ إلى جهة. (ابن فارس، 2002، 13/5)

وواضح أن القلب بمعناه الاصطلاحي مأخوذ من المعنى الثاني الذي ذكره ابن فارس لمادة (ق ل ب)

تقول: قَلَبْتُهُ (قَلْباً) من باب ضرب: حولتُه عن وجهه، و كلام (مَقْلُوبٌ) مصروف عن وجهه و(قَلَبْتُ) الرداء: حولته و جعلت أعلاه أسفله، و قلبتُ الشيءَ للابتياع (قَلبَا) أيضا: تصفحته فرأيتُ داخلَه وباطنَه و(قَلَبتُ) الأمر ظهرا لبطن: اختبرتُه، و(قَلَبْتُ) الأرضَ للزراعة و(قَلّبْتُ) بالتشديد في الكل مبالغة وتكثير وفي التنزيل: (وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ). (الفيومي، دت، مادة (ق ل ب) ص 703)

أما اصطلاحًا فعُرِّف بتعريفات متشابهة، قال الرضي: "يعني بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعضٍ، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلًا" (الأسترآباذي، 1975، 21/1)، وقال أبو حيان: " القلب تصيير حرفٍ مكان حرفٍ بالتقديم والتأخير". (السيوطي، 1980، / 276)، وقال ابن جماعة: "القلب عبارة عن جعل حرفٍ في الكلمة مكان غيره منها، وجعل ذلك الغير مكان ذلك الحرف، وهو واقع في كلام العرب كثيرًا في المعتل والمهموز، وقليلًا في غيرهما". (ابن جماعة، 1310هـ، 21/1)

ومن مجيئه في غير المهموز والمعتل قولهم: امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ في اضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ. (الأسترآباذي، 1975، 21/1)

ويبين الجاربردي علة مراعاة القلب المكاني في الميزان بقوله: "لمّا كان الغرضُ من وضع الزنة التنبيهَ على الفاء والعين واللام على ترتيبها وعلى الزوائد، فلو اتفق قلبٌ في الموزون بجعل حرفٍ موضع حرفٍ وجب القلبُ في الزنة أيضًا". (الجاربردي، 1310هـ، 21/1)

أما الغاية من وجود القلب في لغة العرب فأورد لها العلماء أكثر من تفسير، قال ابن جني: "الغرض في هذا القلب إنما هو طلب للخفَّة؛ فمتى وجدوا طريقا أو شبهة في الإقامة عليها والتعلّل بخفتّها سلكوها واهتبلوها". (ابن جني، دت، 3 / 160)

ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "فإن قلت ما فائدة القلب وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد؟ قلت: الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام، والاضطرار إليه في بعض المواضع". (السيوطي، 1980 ، 6 / 279)

فالأمر يدور هنا – عند ابن جني – بين طلب الخفة بما يحصل من تجانس بين أصول الكلمة نتيجة قلب أماكن بعض أصولها تقديما وتأخيرا، وبين الاتساع في في الكلام أو الاضطرار إليه في بعض المواضع كما هو واضح من تعليل أبي حيان.

أما مواضع وقوع القلب في الكلمة فلها أماكن متنوعة من أصول الكلمة، فقد يأتي في صورة تقديم آخر حرف في الكلمة على ما قبله وأخذ ما قبله موضعه، وقد يكون بتقديم ما قبل آخر الكلمة على عين الكلمة، وقد يأتي بتقديم عين الكلمة على فائها، وقد تؤخر فاء الكلمة عن لامها، وقد بين الأسترآباذي ذلك مفصلًا مع الأمثلة بقوله: " وأكثرُ ما يكونُ بتقديم الآخر على متلُوِهِ كـ (ناءَ يَناءُ) في (نَأَى يَنْأَى)، و(راءَ) في (رأَى)، و(لاعَ، وهاعَ، وشَواعٍ) في (لائِعٍ، وهائِعٍ، وشَوائِع) ...، وقد يقدَّمُ متلوُّ الآخر على العين نحو (طَأْمَنَ) وأصله (طَمْأَنَ)؛ لأنه من الطمأنينة، ومنه اطْمَأَنَّ اطْمِئْنانًا، وقد تُقَدَّمُ العينُ على الفاء كم في (أَيِسَ، وجاهٍ، وأَيْنُق، والآراء، والآبار، والآدار)، وتُقَدَّمُ اللامُ على الفاء كما في (أَشْياء) على الأصح، وقد تُؤَخرُ الفاءُ عن اللام كما في (الحادي) وأصله (الواحد). (الأسترآباذي،1،1971، 1 / 21، 22)

ونظرًا لأهمية معرفة ترتيب أصول الكلمة الموزونة عند إجراء عملية الميزان، وخفاء ذلك في بعض الكلمات حدد علماء الصرف ما يعرف به القلب في الكلمة، فجعلوا لذلك أوجه:

الوجه الأول_ الأصل: وهو المصدر، فلمّا قيل في المصدر (النَّأْي) عُلِمَ أنَّ (ناءَ يَناءُ) فرعُ (نَأَى يَنْأَى) بجعل اللام موضع العين، فوزنه: (فَلَعَ يَفْلَعُ).

الوجه الثاني– أمثلة اشتقاق المقلوب: وهي الكلمات التي علم أن الجميع راجعٌ إلى أصل واحدٍ، كـ (الجاه) فإنَّ (التَّوَجُّه، والمواجهة، والتوجيه) يدل على أنَّ أصله (وَجَه) نُقِلَتِ الفاء إلى موضع العين، فوزن (جاه) (عَفَلٌ).

الوجه الثالث– صحة المقلوب: كـ (أَيِسَ) فإنه لمّا لم ينقلب الياء ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها عُلِمَ أنَّ أصله (يَئِسَ) حيث نُقِلَ الفاءُ إلى موضع العين، فوزنه (عَفِلَ).

الوجه الرابع– قلة استعمال المقلوب: فإنَّ (أَرْءام) لمّا كان أكثر استعمالًا من (آرام)عُلِمَ أنَّه الأصل؛ لأنَّ حمل الأكثر على الأصل أولى.

الوجه الخامس– أداء ترك القلب إلى اجتماع الهمزتين، وهذا الوجه من التعريف يقول به الخليل، نحو (جاءٍ) وأصله (جايِء) بالاتفاق؛ لأنه اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، فقال الخليل: قلبت اللام إلى موضع

العين، فصار (جائِي) على وزن (فالِع)، فأُعِلَّ إعلال (قاضٍ)، فصار (جاءٍ)؛ إذ لو لم تُقْلَبْ لانقلبتْ الياءُ همزةً، وصار (جاءِ) بهمزتين، وهو مستكرهٌ. (الجاربردي، 1310هـ، 1 / 25 – 27)

وذكر الرضي أن معرفة الأصل تغني في معرفة المقلوبات، فقال: "ويصحُّ أنْ يُقال: إنَّ ما ذكِرَ من المقلوبات يُعْرَفُ بأصله؛ فـ(الجاه، والحادي، والقسيّ) عُرِفَ قلبُها بأصولها وهي (الوجه، والوحدة، والقوس)، وكذا (أَيِسَ يَأْيَسُ باليَأس، وآرام وآدار بَرِئْمٍ وَدَارٍ) فإنْ ثبتَ لغتان بمعنىً يُتَوَهَّمُ فيهما القلب، ولكل واحدة منهما أصلٌ كـ (جَذَبَ جَذْبًا، وجَبَذَ جَبْذًا) لم يُحْكَمْ بكون إحداهما مقلوبةً من الأخرى، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال، بل قد يكون كثيرًا كـ(الحادِي، والجاه)، وقد يكون مرفوض الأصل كـ(القِسِيّ) أعني (القُوُوس) غير مستعمل". (الأسترآباذي، 1975، 1 / 24)

ومجيء القلب في الكلمة من الأمور السماعية، إلا ما نسب إلى الخليل من القول بوقوعه مقيسا فيما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين، قال الرضي: "وليس شيءٌ من القلب قياسيًّا إلّا ما ادعى الخليل فيما أدَّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كـ(جاءٍ، وسَواءٍ) فإنَّه عنده قياسيٌ". (الأسترآباذي، 1980، 1 / 24)

ونسب السيوطي إلى أبي حيان القول بعدم القياس فيه مطلقًا، فقال: " وقد جاء منه شيءٌ كثيرٌ حتى أنَّ ابن السكِّيت ألف فيه كتابًا، ومع ذلك فلا يطَّردُ شيءٌ منه، إنَّما يُحفظ حفظًا؛ لأنه لم يجئْ منه ما يصلح أنْ يُقاسَ عليه". (السيوطي، 1980، 6 / 27). وجمع السيوطي كما كبيرا مما جاء في كتب السابقين وقيل إنه من القلب في كلام العرب. (ينظر: السيوطي، دت، 1 / 476 – 481)

المطلب الثالث: القلب الإعلالي في الحرف الزائد

ومما يراعى عند الميزان الصرفي ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيير نتيجة وجود تغير في بنية الكلمة بسبب ما يعتري بنيتها من وجود ما يعرف بالقلب الإعلالي، وهو إبدال حرف العلة بعد ألف ما يجمع على (فعائل) همزةً، مثل: (صحيفة وصحائف، ورسالة ورسائل، وكتيبة وكتائب) وأصل الجمع فيها (صحايف، ورسايل، وكتايب) على وزن (فعايل)، ولكن لمّا وقعت الياء بعد ألف شبه (مفاعل) وكانت مدةً زائدة في المفرد قلبت همزة، فصارت (صحائف، ورسائل، وكتائب) على وزن (فعائل)، فما حدث فيها من إعلال بقلب الياء همزةً روعي في الميزان الصرفي فيقال في وزنها (فعائل) وليس (فعايل). (هلال، 1974، 30)

قال ابن مالك في بيان علة هذا القلب الإعلالي: "تبدل الهمزة أيضا ممّا يلي ألفَ جمعٍ يشاكلُ (مفاعِل) من مدَّةٍ زيدت في الواحد، نحو: (رسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وركوبة وركائب)، أمّا إبدال الألف فلأنها التقت مع ألف التكسير، وهي مثلها في الزيادة والإتيان لمجرد المدِّ، فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما أو تحريكها، امتنع الحذف لإيجابه اللبس بالمفرد، فتعين تحريك أقربهما إلى الطرف، فانقلبت همزةً، وحُمِلت الياءُ والواوُ على الألف لتساويهنَّ في الزيادة لمجرد المدِّ". (ابن مالك، 2004، 71 – 72)

المطلب الرابع: تغيير الحركة بسكون أو بحركة أخرى في بعض اللهجات.

من سنن العرب في كلامها أنها تكره الثقل وتفر منه إلى الخفة، لذلك تلجأ إلى تخفيف الكلمة في بعض اللهجات، وذلك بتغيير الحركة الثقيلة في الكلمة إلى سكونٍ أو إلى حركة أخف منها، وإذا ما حدث ذلك روعي ذلك التغيير الذي طرأ على أصول الكلمة الموزونة في الميزان أيضًا.

ومن ذلك أن لغة بني تميم وبكر بن وائل تخفيف الماضي الثلاثي بتسكين وسطه مثل: (شَهِدَ) بكسر الهاء على وزن (فَعِلَ) فيجوز تخفيفها بتسكين الهاء، فتصير (شَهْدَ) على وزن (فَعْلَ)، ومثلها (كَتِفٌ) على وزن (فَعِل) ثم تُسَكَّنُ التاء، فتصير على (كَتْف) على وزن (فَعْل).

قال سيبويه: " باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك أول الحرف على أصله لو حرك؛ لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركا، وغير الثاني أول الحرف. وذلك قولك: شِهْدَ ولِعْبَ، تسكن العين كما أسكنتها في عَلْمَ، وتدع الأول مكسوراً؛ لأنه عندهم بمنزلة ما حركوا، فصار كأول إبِل.

سمعناهم ينشدون هذا البيت للأخطل هكذا:

إذا غاب عَنَّا غابَ عَنَّا فُراتُنا ... وإنْ شِهْدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وجَدَاوِلُه

ومثل ذلك: نِعْمَ وبِئْسَ، إنما هما فَعِلَ وهو أصلهما.

ومثل ذلك: "فَبِها ونِعْمَتْ"، إنما أصلها: فبِها ونَعِمَتْ.

وبلغنا أن بعض العرب يقول: نَعْمَ الرجلُ.

ومثل ذلك غُزْيَ الرجلُ، لا تحول الياء واواً؛ لأنها إنما خففت والأصل عندهم التحرك، وأن تجرى ياءً، كما أن الذي خفَّف الأصلُ عنده التحركُ، وأن يجري الأولُ في خلافه مكسوراً". (سيبويه، 1975، 4 / 116)

وقد يكون التغيير باتباع حركة الفاء للعين مثل (شَعِير، ورَغِيف) على وزن (فَعِيل) فتتبع الفاء العين فتصير (شِعِير، ورِغِيف) على وزن (فِعِيل). قال ابن جني مبينا علة اتباع حركة فاء الكلمة عينها فيما كانت عينه حرفا من حروف الحلق طلبًا للتخفيف: " وأمّا قولهم: "رجلٌ جِئِزٌ، ومشحِكٌ، ونِغِرٌ"، فإنما أصل بنائه على (فِعِل) كـ (حَذِر)، ولكنهم كسروا فاء الفعل إتباعًا من أجل حرف الحلق، كما قالوا: (شِعِير، وبِعِير)، فكسروا فاء الفعل لكسرة عينه، وعلى هذا تقول في (رَغِيف): (رِغِيف)بكسر الراء. وحكى أبو زيد عن العرب: "الجنةُ لِمَنْ خاف وِعِيد اللهِ"، ولا تقول في (جَرِيب، وقَفِيز): (جِرِيب، ولا قِفِيز)؛ لأنه ليس ثاني حروفهما حرفًا من حروف الحلق" (ابن جني، 1999، 47)

وقد يكون التغيير بنقل حركة عين الكلمة إلى فائها كما في (فَعُلَ) الذي فيه معنى التعجب، وهي لغة بعض بني قيس مثل: (حَسُنَ) على وزن (فَعُلَ) فبعد نقل حركة عينها إلى فائها تصير (حُسْنَ) على وزن (فُعْلَ)، وبها قرئ قوله تعالى: "فَطُوبَى لَهُمْ وَحُسْنَ مَآبٌ" الرعد 29، وهي قراءة ابن أبي عبلة وعيسى الكوفي (العكبري، 2009، 188)، قال أبو حيان: "بضم الحاء وسكون السين وفتح النون، فعلٌ ماضٍ نقلت ضمة سينه إلى الحاء، وهذا جائزٌ في (فَعُلَ) إذا كان للمدح أو للذم، كما قالوا: حُسْنَ ذا أدبًا". (أبو حيان، 1990، 3 / 289)

فـ (حُسْنَ) على وزن (فُعْلَ) بعد نقل ضمة السين إلى الحاء على هذه اللغة، فتنقل ضمة العين إلى الفاء في الميزان تبعًا لما حدث في الموزون. (هلال، 1974، 31).

المطلب الخامس: إدغام حرف أصلي في زائد للتضعيف أو زائد في مثله.

من التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة ويجب مراعاتها في الميزان أن يدغم حرفٌ من أصول الكلمة في حرفٍ زائد بتضعيف هذا الأصل، أو تضعيف حرفٍ زائد على أصولها في حرف زائد مثله أيضًا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحالة الأولى – وهي إدغام حرفٍ أصليٍّ في حرفٍ زائدٍ بتضعيف هذا الأصل – تتحقق في غير الثلاثي، أما إدغام الثلاثي فهو إدغام حرف أصليٍّ في حرفٍ أصليٍّ مثله، وليس ذلك مرادٌ هنا في نحو: (مَدَّ، ورَنَّ، وشَدَّ) على وزن (فَعَلَ) فهذا النوع من الإدغام لا يراعى في الميزان، فالحرف المدغم في الثلاثي الأول هو عين الكلمة والثاني هو لام الكلمة.

ومثال إدغام حرفٍ أصليٍّ في حرفٍ زائدٍ يأتي بتضعيف عين الكلمة في نحو (شَدَّدَ)، فقد أُدْغِمَت الدال الأولى وهي عين الكلمة في مثلها وهي حرفٌ زائدٌ، أمّا الدال الثالثة فهي لام الكلمة، فوزن (شَدَّدَ) هو (فَعَّلَ).

ويأتي أيضًا بتضعيف لام الكلمة في نحو (اسْوَدَّ) على وزن (افْعَلَّ) وأصلها (اسْوَدَدَ) أُدْغِمَت الدال الأولى وهي لام الكلمة في مثلها وهي الحرف الزائد، فصارت (اسْوَدَّ) على وزن (افْعَلَّ).

أما الحالة الثانية – وهي تضعيف حرفٍ زائد على أصولها في حرف زائد مثله أيضًا– فيقع في نحو (مُكْرِمِيَّ، ومُسْلِمِيَّ) على وزن (مُفْعِلِيِّ) فالياء المضعفة في آخر الكلمة الموزونة تم مراعاتها في الميزان أيضًا، وأصل (مُكْرِمِيَّ، ومُسْلِمِيَّ) (مسلمون لَي، ومُكْرِمون لِي) حيث حذفت اللام تخفيفًا، ثم حذفت النون للإضافة فصارتا (مُكْرِمُوي، ومسْلِمُوي) بواو جمع المذكر السالم وياء المتكلم، فقُلِبَت الضمة كسرةً والواو ياءً، ثم أُدْغِمَت الياء التي قُلِبَت في ياء المتكلم، وهما حرفان زائدان على أصول الكلمة، فصارتا (مُكْرِمِيَّ، ومُسْلِمِيَّ) على وزن (مُفْعِلِيَّ) بحدوث الإدغام في الميزان كما حدث في الكلمة الموزونة. (هلال، 1974، 31 – 32)

المبحث الثاني: ما لا يراعى من التغيرات في بنية الكلمة في الميزان الصرفي

من قواعد الميزان الصرفي أن بعض التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة ينبغي ألا تراعى في الميزان، بمعنى ألا يلتفت لها ويتعامل مع الكلمة على الصورة التي كانت عليها قبل حدوث هذه التغيرات، ليأتي الوزن معبرًا عن صورة الكلمة الموزونة كما كانت عليه قبل حدوث هذه التغيرات، ومن هنا يمكن أن نحدد مفهوم التغيرات التي لا تراعى في بنية الكلمة عند الميزان الصرفي بأنها تلك التغيرات التي على الوازن ألا يلتفت إليها، ولا يعبر عنها بلفظها في الوزن؛ ليكون الوزن معها معبرًا عن بنية الكلمة قبل حدوث هذه التغيرات.

وإجمالًا، يمكن حصر التغيرات التي ينبغي ألا تراعى في الميزان الصرفي في خمسة مواضع، هي: الإعلال بالقلب، وهو الإبدال في حرف أصلي معتل، والإعلال بالنقل، ويسمى الإعلال بالتسكين، والإعلال بالنقل

والقلب معًا، والإبدال من تاء الافتعال وشبهه، والتغيير الذي يحدث لإدغام حرفٍ أصليٍّ في أصليٍّ مثله، أو إدغام حرفٍ زائدٍ في أصليٍّ مثله.

وفي المطالب الآتية بيان هذه المواضع الخمسة، مع ضرب أمثلة تطبيقية عليها.

المطلب الأول: الإعلال بالقلب، وهو الإبدال في حرفٍ أصليٍّ معتلٍ

إذا وقعت الواو والياء عينًا أو لامًا للكلمة، وتحرك كلٌّ منهما بحركةٍ أصليةٍ وانفتح ما قبله، انقلب ألفًا نحو: (قالَ وباعَ، ودَعَا ورَمَى)، فالأصل فيهما: (قَوَلَ وبَيَعَ، ودَعَوَ ورَمَيَ)، فوزن (قالَ، وباعَ) هو (فَعَلَ) بفتح العين لا بسكونها وذلك بالنظر إلى حركة عين الكلمة في الأصل وهي الفتحة في (قَوَلَ، وبَيَعَ) وليس بالنظر إلى ما حدث في الكلمة من تغيير لأن حركة الحرف الذي نتج عن التغيير وهو الألف هي السكون؛ لذلك لم توزن على (فَعْلَ)، أما وزن نحو (هابَ، وخافَ) فهو (فَعِلَ) وليس (فَعْلَ)، لأن أصلهما (هَيِبَ، وخَوِفَ) لذلك كسرت عين الفعل في الميزان، ولم توزن على (فَعْلَ) مراعاة لحركة الألف وهي السكون؛ لأن مثل هذا التغيير لا يراعى في الميزان. (هلال، 1974، 32)

ومما يذكر هنا أن العلماء اشترطوا لصحة هذا الإعلال بالقلب من الياء والواو إلى الألف عدة شروط هي:

1 – أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا في موضع عين الكلمة، فلا تُعضلَّان في نحو: (بَيان، وطَوِيل، وغَيُور، وخَوَرْنَق) لسكون ما بعدهما.

2 – أن لا تليهما ألفٌ ولا ياءٌ مشدَّدةٌ، إن كانتا في موضع اللام، فلا تُعَلَّان في مثل: (رَمَيَا، وغَزَوَا، وفَتَيانِ، وعَصَوانِ؛ لأن الألف وليتهما، ولا في مثل: (عَلَوِيّ، وفَتَوِيّ) للحاق الياء المشدَّدة إياهما.

3 – أن لا تكون عينَ فعلٍ على وزن (فَعِلَ) المكسور العين المعتل اللام، مثل: (هَوِيَ، وجَوِيَ، وقَوِيَ، وعَيِيَ، وحَيِيَ).

4 – أن لا يجتمع إعلالان، كـ (هَوَى، وطَوَى، والقُوَى، والحَيَا، والحَيَاة) وأصلها: (هَوَيَ، وطَوَيَ، والقُوَوُ، والهَوَيُ، والحَيَيُ، والحَيَيَة)، فأُعِلْتِ اللام بقلبها ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وسلمت العين لإعلال اللام؛ كي لا يجتمع إعلالان في كلمةٍ واحدةٍ.

5 – أن لا تكونا عينَ اسمٍ على وزن (فَعْلانٍ) بفتح العين، فلا تُعَلَّان في مثل: (حَيَوانٍ، ومَوَتانٍ، وجَوَلانٍ، وهَيَمانٍ).

6 – أن لا تكونا عين فعلٍ تجيءُ الصفة المشبهة منه على وزن (أَفْعَلَ)، فإنَّ عينه تصحُّ فيه وفي مصدره والصفة منه: كـ (عَوِرَ يَعْوَرُ عَوَرًا فهو أَعْوَرُ، وحَوِلَ يَحْوَلُ حَوَلًا فهو أَحْوَلُ، هَيِفَ يَهْيَفُ هَيَفًا فهو أَهْيَفُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ غَيَدًا فهو أَغْيَدُ).

7 – أن لا تكون الواو عينًا في صيغة (اِفْتَعَلَ) الدال على المشاركة، فلا تُعَلُّ الواو في مثل: (اِجْتَوَرَ القومُ يَجْتَوِرُونَ، واِزْدَوَجُوا يَزْدَوِجُونَ). (الغلاييني، 1980، 2 / 108–110)

المطلب الثاني: الإعلال بالنقل، ويسمى الإعلال بالتسكين.

من التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة ولا تراعى في الميزان ما يعرف بالإعلال بالنقل، أو بالتسكين، والإعلال "هو تغيير حرف العلة فحسب؛ للتخفيف بالقلب، التسكين، أو الحذف." (المراغي، 1951، 163)

فالإعلال بالنقل أو بالتسكين أحد أنواع الإعلال التي تلحق بنية الكلمة، " ومعناه نقل الحركة من حرف علةٍ متحركٍ إلى حرفٍ صحيحٍ ساكنٍ قبله، وهو لا يحدثُ إلَا في الواو والياء، أي لا يحدث في الألف؛ لأنها لا تتحرك مطلقًا." (الراجحي، 1984، 181)

قال ابن مالك: "من الإعلال الواجب تحريك الفاء الساكنة بحركة العين التي هي ياءٌ أو واوٌ، نحو: يَبِيعُ، ويَقُولُ، وأصلهما: يَبْيِعُ، ويَقْوُلُ)، فإن جانست الحركةُ العينَ–كما اتفق في يَبِيعُ ويَقُولُ– فلا يُزادُ على ما فُعِلَ بهما من تحريك ما كان ساكنًا، وإسكانِ ما كان متحركًا، وهو المسمَّى نقلًا." (ابن مالك، 2004، 154)

وجاء في الألفية: (لساكنٍ صَحَّ انْقُلِ التحريكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ)

قال ابن عقيل: إذا كانت عينُ الفعلِ ياءً أو واوًا متحركةً وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا وجب نقلُ حركةِ العينِ إلى الساكنِ قبلها نحو: (يَبِينُ، ويَقُومُ)، والأصل: (يَبْيِنُ، ويَقْوُمُ) بكسر الياء وضم الواو، فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف وكذلك في (أَبِنْ). (ابن عقيل، 1995، 525)

ويوضح (هلال، 1974،32،33) أن هذا التغيير مما لا يراعى عند الوزن وعلة حدوثه في بنية الكلمة فيقول: "يَقُولُ، ويَصُونُ) وزنهما (يَفْعُلُ) على حسب أصلهما، وهو (يَقْوُلُ، ويَصْوُنُ) بضم الواو وسكون ما قبلها. ولمّا كانت الواو حرف علةٍ فهو حرفٌ ضعيفٌ لا يقوى على تحمل الحركة، بل يناسبه السكون لخفته، وما قبله الواو حرفٌ صحيحٌ والحرفُ الصحيحُ جَلْدٌ قويٌ يتحمل الحركة فتناسبه، وهنا يحدث إعلالٌ بالنقل، أي نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، فصارتا: (يَقُولُ، ويَصُونُ) على وزن (يَفْعُلُ) دون أن ننقل ضمة العين إلى الفاء في الميزان، بل يبقى الوزن على حسب أصل الموزون قبل التغيير، فلا يُراعَى الإعلال بالنقل في الميزان".

المطلب الثالث: الإعلال بالنقل والقلب معًا

ومن التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة ولا تراعى في الميزان ما يعرف بالإعلال النقل والقلب معًا، وهو نوع من الإعلال الذي هو تغير يصيب أحرف العلة من بنية الكلمة، وهو في هذا النوع يجمع بين نوعين من التغيير؛ إذ يتم فيه أولًا نقل حركة عين الكلمة وهو حرف العلة إلى فاء الكلمة وهو الحرف الصحيح، ثم يتم قلب حرف العلة بعد أن صار ساكنًا إلى الألف ليتناسب مع حركة فاء الكلمة، مثل:"(يَخافُ، ويَهابُ) من كل مضارعٍ أجوفٍ مفتوح العين، فوزنهما (يَفْعَلُ)، وأصلهما: (يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ) بتحرُّك الواو والياء فيهما، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، ثم قلبت الواو والياء ألفًا؛ لتحركهما بحسب الأصل وانفتاح ما

قبلهما الآن، فصارتا: (يَخافُ، ويَهابُ) على وزن: (يَفْعَلُ) بحسب الأصل فيهما دون أن يراعى هذا التغيير في الميزان." (هلال، 1974، 33)

المطلب الرابع: الإبدال من تاء الافتعال وشبهه.

الإبدال لغة: من البَدَل، والبِدْل بالكسر، والبَدِيل كلها بمعنى، والجمع أبْدال، وأبدلتُه بكذا إبدالًا: نحيتُ الأولَ وجعلتُ الثانيَ مكانه". (الفيومي، دت، مادة ب د ل 1 / 54)

واصطلاحًا: هو جعل حرفٍ مكان آخر، والإعلال نوعٌ منه؛ إذ هو خاصٌ بحروف العلة والهمزة، أمّا الإبدال فعامٌ، فكل إعلال إبدالٌ دون عكسٍ، فيجتمعان في (قال، ورَمَى)، وينفرد الإبدال في نحو: (ادَّكَرَ)، وأصلها: (اذْدَكَرَ) ...، وبقولنا: (مكان آخر) خرج العِوَضُ؛ لأنه يكون في غير مكان المُعَوَّضِ كتاء (عِدَة) وهمزة (ابْن) وأصلهما: (وَعَد، وبَنُو)". (المراغي، 1951، 156)

فحقيقية الإبدال أن يحل حرفٌ محل حرفٍ، ونظرًا لأن الميزان الصرفي يعكس صورة الكلمة الموزونة فكان ينبغي أن يعبر عن الحرف الذي يحل محل الحرف المبدّل بلفظه، ولكن العلماء نصوا على أن مما لا يراعى في الميزان الصرفي هذه الصورة من الإبدال التي نحن بصدد بيانها، وهي أن تبدل تاء الافتعال وهو حرف الزيادة في صيغة (افْتَعَلَ) إحدى صيغ الزيادة في الفعل الثلاثي المزيد بحرفين، أو ما يشبهها من الصيغ، فتقلب: طاءً، أو ظاءً، أو صادًا، أو دالًا، أو زايًا، أو ثاءً.

فمن أمثلة وقوعها في صيغة (افْتَعَلَ) قولهم: (اصْطَبَرَ، واظَّلَمَ، وادَّكَرَ) فوزن هذه الأفعال الثلاثة: (اِفْتَعَلَ)، وأصلها: (اصْتَبَرَ، واظْتَلَمَ، واذْتَكَرَ)، فوقعت تاء الافتعال بعد الصاد، والظاء، والذال فقلبت في الأول طاءً وأدغمت الطاء في الطاء، وفي الثاني ظاء وأدغمت في الظاء، وفي الثالث دالًا ثم قلبت الذال دالًا وأدغمت في الدال، فتوزن على الأصل قبل التغيير، ولا يراعى هذا الإبدال، فوزنها (افْتَعَلَ). (هلال، 1974، 33)

ومن ذلك قوله تعالى:"مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ" سورة يس:49

فوزن (يَخِصِّمُونَ) (يِفْتَعِلُونَ)، والأصل: (يَخْتَصِمُونَ) قبلت التاء صادًا لمجاورتها حرفَ الإطباق الصاد، وأدغمت الصاد في الصاد.

قال السمين الحلبي: "قوله: {يَخِصِّمُونَ}: قرأ حمزةُ بسكون الخاء وتخفيف الصادِ مِنْ خَصِم يَخْصَمُ. والمعنى: يَخْصَمُ بعضُهم بعضاً، فالمفعولُ محذوفٌ، وأبو عمرٍو وقالون بإخفاءِ فتحةِ الخاء وتشديدِ الصاد. ونافعٌ وابن كثير وهشام كذلك، إلاَّ أنَّهم بإخلاصِ فتحةِ الخاءِ، والباقون بكسرِ الخاء وتشديدِ الصادِ، والأصلُ في القراءاتِ الثلاثِ: يَخْتَصِمون فأُدْغِمت التاءُ في الصاد، فنافعٌ وابن كثير وهشام نَقَلوا فتحَها إلى الساكنِ قبلَها نَقْلاً كاملاً، وأبو عمرو وقالون اختلسا حركتَها تنبيهًا على أنَّ الخاءَ أصلُها السكونُ، والباقون حَذَفُوا حركتَها، فالتقى ساكنان لذلك، فكسروا أوَّلَهما، فهذه أربعُ قراءاتٍ، قُرِئ بها في المشهور.

ورُوِي عن أبي عمرٍو وقالون سكونُ الخاءِ وتشديدُ الصادِ، والنحاةُ يَسْتَشْكِلونها للجمعِ بَيْن ساكنين على غير حَدَّيْهما، وقرأ جماعةٌ «بِخِصِّمُون» بكسرِ الياءِ والخاءِ وتشديد الصاد وكسروا الياءَ إتباعا، وقرأ أُبَيٌّ «يَخْتَصِمُون» على الأصل." (الحلبي، دت، 5 / 487)

ومن ذلك قوله تعالى: " يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ" سورة البقرة:20، قال ابن جني: "ومن ذلك ما حكاه الفرّاء عن بعض القراء...(يَخَطَّفُ) بنصب الياء والخاء والتشديد ... وأصله يَخْتَطِفُ، فآثر إدغام التاء في الطاء؛ لأنهما من مخرجٍ واحدٍ، ولأن التاء مهموسة والطاء مجهورة، والمجهور أقوى من المهموس، ومتى كان الإدغام يُقَوِّي الحرف المدغم حسن ذلك، وعلته أنَّ الحرف إذا أُدْغِمَ خفيَ فضعفَ، فإذا أُدْغِمَ في حرفٍ أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه فقوي لقوته، فكان في ذلك تداركٌ وتلافٍ لما جُنِيَ على الحرف المدغم، فأسكن التاء لإدغامها والخاء قبلها ساكنةٌ، فنقلت الحركة إليها، وقلبت التاء طاءً وأُدْغِمَت في الطاء، فصارت (يَخَطَّفُ)". (ابن جني، 1994، 1 / 59)

وكما لا يراعى إبدال تاء الافتعال فيما جاء على صيغة (افْتَعَلَ) لا يراعى أيضًا فيما جاء على الصيغ التي تشبهها في الدلالة على المطاوعة نحو: (تَفَعَّلَ، وتَفاعَلَ) فتثبت تاء الافتعال في الميزان، ولا يلتفت لما حصل فيها من إبدال بحرفٍ آخر في هذه الصيغ أيضًا، فتقول: (ازَّيَّنَ، واطَّيَّرَ) فوزنهما: (تَفَعَّلَ)، والأصل فيهما: (تَزَيَّنَ، وتَطَيَّرَ)، فقلبت التاء زايًا في الأول، وطاءً في الثاني، ثم أدغم المثلان وأُتِيَ بهمزة الوصل توصلًا إلى النطق بالساكن، فصارتا: (ازَّيَّنَ، واطَّيَّرَ).

ووزن: (ادَّارَكَ، واثَّاقَلَ) هو (تَفاعَلَ)، وأصل (ادَّرَكَ) (تَدَارَكَ) قلبت التاء دالًا، وأدغمت في الدال ثم زيدت همزة الوصل للنطق بالساكن.

وأصل (اثَّاقَلَ) هو (تَثاقَلَ) قلبت التاء ثاءً، وأدغمت في الثاء وأتي بهمزة الوصل للنطق بالساكن.

وكما يقع ذلك في الأفعال يقع أيضًا فيما اشتق منها من الأسماء في نحو:(مُدَّكِر) على وزن: (مُفْتَعِل)؛ لأن أصلها: (مُذْتَكِر)، وكذلك: (مُضْطَر) فأصلها: (مُضْتَر) على وزن: (مُفْتَعِل). (هلال، 1974، 33–35)

ويوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل، فيقال في وزن (اصْطَفَى) (افْتَعَلَ)، لا (افْطَعَلَ) (السيوطي، 1980، 6 / 234) هذا هو رأي الجمهور، وهو المشهور بين الصرفيين في وزن ما وقع فيه إبدال من تاء الافتعال وشبهه، غير أن هناك من العلماء من يرى أن الوزن يكون على ظاهر اللفظ، فيراعي التغيير الذي يحدث في تاء الافتعال، ويعبر عن الحرف المبدل بلفظه في الميزان، فيقول في وزن: (اصْطَبَرَ) (افْطَعَلَ). (هلال، 1974، 35)

واحتج من ذهب إلى عدم التعبير عن الحرف المبدل من التاء بلفظه في الميزان بأن موجب إبدال الحرف في الميزان زال لأن فاء الكلمة عبِّر عنها بالفاء عوضًا عن الحرف الذي اقتضى إبدال تاء الافتعال، فلم يعد لذكره في الميزان داعٍ، كما رفضوا التعبير عنه بلفظه بدلًا من تاء الافتعال بحجة أن ذلك يؤدي إلى تكثير الأوزان. (ينظر: الصبّان، دت، 4/ 355–356)؛ لذلك رُجِّح رأي الجمهور؛ لأن هذا الرأي لا تسانده الأدلة المطَّردة،

فضلًا عما فيه من الثقل وعدم ما يدل على الأصل، فالراجح هو رأي الجمهور، وهو عدم مراعاة التغيير؛ دفعًا للثقل عند النطق، وإشارةً إلى الأصل الذي كانت عليه الكلمة قبل التغيير. (هلال، 1974، 35)

المطلب الخامس: التغيير الذي يحدث لادغام حرفٍ أصليٍّ في أصليٍّ مثله، أو إدغام حرفٍ زائدٍ في أصليٍّ مثله. وله صورتان

الصورة الأولى: أن يقع الإدغام بين حرفٍ أصليٍّ وحرفٍ أصليٍّ مثله

إذا وقع الإدغام بين حرفين من أصول الكلمة بأن كان عين الكلمة ولامها من جنس واحدٍ، لم يراع ذلك الإدغام في الميزان، فلا يكرر أحد أصولها، بل توزن على صورتها التي كانت عليها في الأصل قبل حدوث الإدغام، ومثال ذلك: (شَدَّ، ومَدَّ) فوزنهما (فَعَلَ) بفتح العين، وأصلهما: (مَدَدّ، وشَدَدَ)، أدغِمَ المثلان بعد تسكين أولهما، وهما أصلان. والفعل (وَدَّ) وزنه: (فَعِلَ) وأصله: (وَدِدَ) بكسر العين، أدغِمَ المثلان كذلك بعد تسكين أولهما.

ووزن (اشْتَدَّ) (افْتَعَلَ)؛ لأنَّ أصلها (اشْتَدَدَ)، أدغمت الدال في الدال بعد تسكين أولهما.

ووزن (مَرَدَّ) (مَفْعَل) وأصلها (مَرْدَد) أدغِمت الدال في الدال وهما أصلان بعد تسكين الأولى.

ويقع ذلك أيضًا عند صياغة فعل الأمر مما كان عينه ولامه من جنس واحد وحدث فيه إدغام، فيقال في وزن: (مُسَّ) (اِفْعَلْ)؛ لأن أصلها: (امْسُسْ) أدغِم المثلان بعد تسكين أولهما، وحركت فاء الفعل لالتقائها بالحرف الأول الساكن المدغم، ثم حذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها. ومثله(فِرَّ) وزنها (اِفْعَلْ) والأصل (افْرِرْ) أدغِمَ المثلان بعد تسكين الأول وحرك فاء الفعل وحذفت همزة الوصل.

وفي الأمثلة السابقة كلها يُلْحَظُ أن إدغام المثلين وهما أصلان لا يُراعَى ما حدث فيه من تغيير، وإنما يوزن على حسب أصله قبل الإدغام، فيراعى الأصل ولا يراعى التغيير.

الصورة الثانية: أن يقع الإدغام بين حرفٍ زائدٍ وحرفٍ أصليٍّ مثله

وفيها يكون الإدغام بين حرفين متماثلين، الأول زائد على أصول الكلمة، والثاني من أصولها، فعند الميزان لا يراعى هذا الإدغام وتوزن الكلمة على صورتها قبل حدوث الإدغام.

ومن أمثلة ذلك أن وزن (مَرْمِيّ) هو (مَفْعُول) وأصلها (مَرْمُوي) اجتمعت الواو الزائدة والياء الأصلية وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة كسرةً، فصارت (مَرْمِيّ) على وزن (مَفْعُول)، فلم يراع ما حدث فيها من الإدغام، ونُظِرَ عند وزنها إلى الأصل.

ومن ذلك –أيضًا– أن (سَيِّد) توزن على (فَيْعِل) وأصلها (سَيْوِد)، اجتمعت الياء وهي حرف زائد والواو الأصلية وسبق أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، فصارت (سَيِّد) على وزن (فَيْعِل) مراعاة للأصل ولم ينظر إلى ما حدث فيها من إدغام.

ومن ذلك أن (عِصِي) على وزن (فُعُول) وأصلها (عُصُويٌ) اجتمعت الواو الزائدة مع الياء الأصلية وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصارت (عُصُيّ)، ثم أبدلت ضمة الصاد كسرةً لتناسب الياء، وكذلك ضمة العين كسرةً لتناسب كسرة الصاد بعد إبدالها دفعًا للثقل فصارت (عِصِي) على وزن (فُعُول). (ينظر: عضيمة، 1988، 36، وهلال، 1974، 35–37)

الخاتمة:

يمكن أن نوجز ما خلص إليه البحث من النتائج، والتوصيات في النقاط الآتية:

أولاً: نتائج البحث

1. الميزان الصرفي أداة دقيقة ابتكرها الصرفيون لضبط بنية الكلمة العربية، وتمثيل أصولها وزوائدها والتغيرات التي تلحقها، وقد اختيرت حروف (ف – ع – ل) لسهولة دورانها على اللسان، ولبعدها عن حروف العلة التي يكثر فيها التغيير.
2. التغيرات التي تراعى في الميزان الصرفي هي تلك التي تؤثر في بنية الكلمة بحيث يزول معها جزء من أصلها أو يتغير ترتيبه، وهي:
   - الإعلال بالحذف.
   - القلب المكاني.
   - القلب الإعلالي في الحرف الزائد.
   - تغيير الحركة بسكون أو بحركة أخرى في بعض اللهجات.
   - إدغام حرف أصلي في زائد للتضعيف أو زائد في مثله.
3. التغيرات التي لا تراعى في الميزان الصرفي هي ما كان في جوهره صوتياً أو فرعياً لا يمس أصول الكلمة، وهي:

ويضم خمسة مطالب:

   - الإعلال بالقلب، وهو الإبدال في حرف أصلي معتل.
   - الإعلال بالنقل، ويسمى الإعلال بالتسكين.
   - الإعلال بالنقل والقلب معًا.
   - الإبدال من تاء الافتعال وشبهه.
   - التغيير الذي يحدث لإدغام حرفٍ أصليٍّ في أصليٍّ مثله، أو إدغام حرفٍ زائدٍ في أصليٍّ مثله.
4. المنهج الوصفي التحليلي مكَّن من حصر هذه الظواهر وبيان عللها كما وردت عند القدماء، مع إبراز انسجامها مع الأسس الصوتية والصرفية.

5. تبيَّن أن التفريق بين ما يُراعى وما لا يُراعى في الميزان الصرفي هو مفتاح لفهم كثير من الإشكالات التي يقع فيها المتعلمون والباحثون؛ إذ يساعد على ضبط الوزن الصحيح، وتجنّب الخلط بين التغييرات الجوهرية والتغييرات الفرعية.

ثانياً: التوصيات

1. إعادة صياغة القواعد التعليمية للميزان الصرفي في مناهج المدارس والجامعات؛ بما يُظهر بوضوح التغيرات التي تراعى في الوزن والتغيرات التي لا تراعى.
2. الاستفادة من الدراسات الصوتية الحديثة في تفسير ظواهر الإعلال والإبدال والإدغام؛ لربط الدرس الصرفي العربي بالتحليلات اللسانية المعاصرة.
3. إعداد معاجم أو جداول تطبيقية توضح نماذج الأوزان المختلفة للكلمات المعتلة والمضعفة والمهموزة، مع بيان ما يراعى وما لا يراعى فيها.
4. التركيز في تدريب الطلاب على التمثيل الوزني العملي للكلمات، وعدم الاكتفاء بالجانب النظري؛ ليتضح لهم أثر التغيرات الصرفية في الوزن.
5. تشجيع البحوث المقارنة بين معالجة القدماء للتغيرات الصرفية في الميزان وبين مقاربات المحدثين في علم الأصوات وعلم الصرف الحديث.
6. الاستفادة من التقنية في بناء برامج إلكترونية تعليمية للميزان الصرفي تتيح للمتعلم إدخال الكلمة فيعطيه البرنامج وزنها الصحيح مع شرح موجز للتغيرات التي تراعى، والتغيرات التي لا تراعى عند وزنها.

قائمة المصادر والمراجع:

– الأزهري، الشيخ خالد (دت). شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد السيد سيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

– الأسترآباذي، رضي الدين (135هـ). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.

– الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد (1996). التعريفات، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط1، عالم الكتب، بيروت.

– ابن جماعة، بدر الدين (1310هـ). حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية، ضمن مجموعة شروح الشافية، دار الفكر، بيروت.

– ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999). المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

– ابن جني، أبو الفتح عثمان (1994). المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

– ابن الحاجب، جمال الدين عثمان الأسنوي المالكي،(2010). الشافية في علمي التصريف والخط مطبوع بذيل: الكافية في علم النحو، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة.

– أبو حطب، فؤاد، صادق، أمال (1991). مناهج وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والإجتماعية، مكتبة الأنجلو، القاهرة.
– الحلبي، السمين (دت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: محمد علي معوض وآخرين، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت.
– الراجحي، عبده (1984). التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت.
– الرازي، محمد بن أبي بكر (دت). مختار الصحاح، ترتيب: السيد محمود خاطر، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة – القاهرة.
– الزروق، محمد خليل (1999). الوقف الصرفي: ما يوقف عليه، وما لا يوقف، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
– السيوطي، جلال الدين (1980). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
– السيوطي، جلال الدين (د ت). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أجمد جاد المولى وزميليه، دار الجيل، بيروت.
– الصَّبَّان، محمد علي (دت). حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
– عبد التواب، رمضان (1997). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة.
– عضيمة، محمد عبد الخالق (1962). المغني في تصريف الأفعال، ط2، دار الحديث، القاهرة.
– ابن عقيل، بهاء الدين (1995). شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.
– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (2009). إعراب القراءات الشاذة، تحقيق: جمال الدين محمد شرفو وعبد الغفور خليل، ط1، دار الصحابة للتراث، طنطا.
– علي، محمد يونس علي (1993). وصف اللغة العربية دلاليًّا، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس.
– العليمي، الشيخ يس، (دت). حاشية يس بن زين الدين العليمي على التصريح بمضمون التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
– الغلاييني، مصطفى (1980). جامع الدروس العربية، ط14، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – بيروت.
– ابن فارس، أبو الحسين أحمد (2002). مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت.
– ابن مالك، جمال الدين (1967). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة.
– ابن مالك، جمال الدين (2004). إيجاز التعريف بضروري التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مؤسسة الريَّان، مكة المكرمة.
– المحمودي، محمد (2019). مناهج البحث العلميّ، دار الكتب، صنعاء.
– المراغي، أحمد مصطفى (1951). هداية الطالب (قسم الصرف)، ط8، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا.
– ابن منظور، محمد بن مكرم (2006). لسان العرب، دار الحديث، القاهرة.
– الفيومي، أحمد بن محمد (دت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار القلم، بيروت.
– الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1998). كتاب الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – 1419هـ – 1998م.
– هلال، محمد محمود (1974). الوافي الحديث في فن التصريف، ط1، منشورات جامعة بنغازي.